أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

عام على انفجار مرفأ بيروت

الأثر ومسار التحقيق والسيناريوهات المتوقعة

د. جهاد الملاح

باحث في الشأن اللبناني والعربي

آب / أغسطس 2021

www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

https://dimensionscenter.net/

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ©2021

info@dimensionscenter.net

تمهيد

شكّل الانفجار الذي وقع في مرفأ العاصمة اللبنانية بيروت مساء الرابع من آب/أغسطس عام 2020، حدثاً كبيراً على الصعيدين المحلي والدولي، نظراً لحجمه الهائل الناتج عن مئات الأطنان من مادة نيترات الأمونيوم، التي كانت مُخزنة في أحد عنابر المرفأ. وأدى هذا الانفجار، الذي وُصف بأنه أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ، إلى سقوط أكثر من 200 قتيل وآلاف الجرحى، كما ترك عشرات آلاف المشردين، حيث أحدث دماراً واسعاً في مناطق عدة من المدينة، فيما دفع آلاف اللبنانيين إلى اتخاذ القرار بالهجرة(١).

في أعقاب هذا الانفجار، وفي الأيام التي تلته، بدا أن ما بعده لن يكون كما قبله. فالدمار والمأساة كانا كبيرين جداً على شعب مثقل أصلاً بالأزمات. وكانت كل المؤشرات تقول بأن تطوّرات كبرى ستحدث، وقد تتخطى التحقيق في الانفجار، لتصل إلى تغييرات وإصلاحات في مصلحة الشعب اللبناني. ظهر ذلك جلياً في التصريحات الدولية، والزيارات الرسمية إلى بيروت، وعلى رأسها زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، في 6 آب/أغسطس، بعد يومين من وقوع الانفجار، حيث جال في الشوارع السكنية المدمّرة قرب المرفأ، ثم كرّر الزيارة في 31 آب/أغسطس، حيث كان يضغط لتشكيل حكومة إنقاذ وتنفيذ إصلاحات جذرية في الدولة اللبنانية(٢).

(١) لم يتمّ الإعلان رسمياً عن كمية نيترات الأمونيوم التي انفجرت في 4 آب/أغسطس، إذ فيما أُعلن أن الكمية التي كانت مخزنة تبلغ 2754 طناً، تتواصل التحقيقات لاحتساب الكمية التي انفجرت، والكمية التي كانت موجودة في الأصل، وسط معلومات عن تهريب كميات كبيرة إلى خارج المرفأ. ونقلت وكالة رويترز في 30 تموز/يوليو عن تقرير لمكتب التحقيق الفيدرالي الأميركي (إف. بي. أي)، كان قد صدر في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2020، أن حوالي 552 طناً فقط من نترات الأمونيوم هي التي انفجرت في ذلك اليوم، وهي كمية أقل بكثير من الشحنة الأصلية (2754 طناً)، التي وصلت على متن سفينة مستأجرة من روسيا في 2013. وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب أعلن في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن تقرير مكتب التحقيق الفيدرالي قدّر الكمية التي انفجرت بـ 500 طن، وبالتالي فإن الحكومة اللبنانية، كما القضاء اللبناني، على علم منذ أشهر، بأن هناك كميات كبيرة قد فقدت.

(٢) أطلق ماكرون ما عرف بـ«المبادرة الفرنسية» لتشكيل حكومة جديدة والبدء في تنفيذ إصلاحات تنقذ لبنان، الذي كان يعاني أصلاً قبل الانفجار، من تدهور كبير على الصعيدين الاقتصادي والمالي، ومن زيادة التحديات المعيشية، خصوصاً مع تدهور قيمة العملة، فضلاً عن التحديات الكبرى التي واجهتها البلاد بسبب تفشي وباء كورونا. وفي 9 آب/أغسطس، استضافت باريس مؤتمراً دولياً، عبر الفيديو كونفرانس، لتأمين مساعدات إنسانية عاجلة إلى لبنان.

محلياً، بدا خلال الساعات الأولى التي تلت الانفجار، أن القضاء وأجهزة المحاسبة ستطلق تحقيقات سريعة وحاسمة، لكشف أسباب المأساة التي حلّت باللبنانيين، وتِبْيان المتورطين في السكوت عن وجود كمية كبيرة من نيترات الأمونيوم في المرفأ، خصوصاً أنها كانت مُخزنة منذ عام 2014. وقد صرّح وزير الداخلية محمد فهمي بعد الانفجار، بأنه ستتمّ خلال خمسة أيام، معرفة الأسباب وتقديم المتورطين إلى العدالة(3).

واليوم، مع حلول الذكرى الأولى للانفجار الهائل، وعلى الرغم من تحويل القضية إلى المجلس العدلي(4)، بقيت التحقيقات تراوح مكانها، مع توقيف عدد من الضباط الصفار وبعض الموظفين الرسميين، من دون وجود أي رواية واضحة حول أسباب وملابسات وجود تلك الكمية الكبيرة من نيترات الأمونيوم في أحد معابر المرفأ، وكيفية انفجارها. وقد تمت تنحية المحقق العدلي "فادي صوان"(5)، وتعيين "طارق البيطار" محققاً عدلياً مكانه.

ولتوضيح صورة المشهد الحالي مع أبعاده المختلفة، لا بد من التطرق باختصار إلى آخر مستجدات التحقيقات، وما تواجهه من تعقيدات وعقبات على الصعيدين القانوني والسياسي، وهي مستجدات من شأنها أن تسمح بوضع سيناريوهات عدة حول مستقبل القضية برمتها.

لكن تمهيداً لتناول تطوّر التحقيق في الانفجار والعقبات التي تواجهه، من المفيد رسم صورة عامة عن أثر الانفجار وتداعياته على أبرز الفاعلين السياسيين على الساحة اللبنانية، إذ إن محاولة فهم مدى تأثر كل من الفاعلين، من شأنها أن تساعد في فهم المشهد العام، وفي فهم العقبات أمام التحقيق وآفاق القضية، بشكل خاص من الناحية السياسية.

(3) دفع غليان الشارع اللبناني، فضلاً عن تراكم المشاكل من دون إيجاد حلول، وازدياد المشاكل السياسية، دياب إلى إعلان استقالة حكومته في 10 آب/أغسطس 2020، أي بعد ستة أيام من الانفجار. ومما قاله دياب في بيان الاستقالة: «لأن منظومة الفساد أكبر من الدولة، أعلن استقالة الحكومة». وكانت حكومة دياب حلّت في 11 شباط/فبراير 2020 محلّ حكومة سعد الحريري، التي استقالت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في أعقاب الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اندلعت في 19 من الشهر نفسه.

(4) قرّر المشترع اللبناني إنشاء المجلس العدلي بهدف الإسراع في محاكمة المتهمين بالجرائم التي يحيلها إليه مجلس الوزراء، وتحديداً الجرائم الكبرى، ومن بينها الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الاعتداء أو محاولة الاعتداء التي تستهدف إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي.

(5) كفّت محكمة التمييز الجزائية في لبنان في شباط/فبراير الماضي، يد المحقق العدلي القاضي فادي صوان عن التحقيقات في قضية انفجار المرفأ، على خلفية طلب وزيرين سابقين ادعى عليهما صوان، نقل الدعوى إلى قاض آخر. وكان صوان ادعى في كانون الأول/ديسمبر على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين، هم وزير المالية السابق علي حسن خليل ووزيرا الأشغال السابقان غازي زعيتر ويوسف فنيانوس، إلا أن أحداً منهم لم يمثل أمامه في جلسات حدّدها لاستجوابهم كمدعى عليهم. وتقدّم كل من زعيتر وخليل بمذكرة أمام النيابة العامة التمييزية طلبا فيها نقل الدعوى إلى قاض آخر، بعدما اتهما صوان بخرق الدستور بادعائه على نائبين في البرلمان «يتمتعان بحصانة دستورية ويفترض أن تمرّ ملاحقتهما في مجلس النواب».

أولاً: الأثر على الفاعلين السياسيين

يجري على نطاق واسع لدى بعض القوى الخارجية ولدى الصحافة العربية والأجنبية، تداوُل سؤال حول مدى تأثر الفاعلين السياسيين على الساحة اللبنانية بتداعيات انفجار مرفأ بيروت، وبالتالي مدى تأثُّر المشهد السياسي في البلاد. ويرجع هذا السؤال إلى اعتقاد أساسي بأن ذلك الانفجار شكّل نقطة مفصلية في لبنان، امتدت إلى المشهد السياسي العام. هذا الاعتقاد يبدو واضحاً من خلال حضور الانفجار بشكل شِبه دائم في التصريحات السياسية الخارجية بشأن لبنان، كما في الأخبار الدولية حوله، حيث بات عنصراً أساسياً في خلفيات معظم تلك الأخبار.

لكن بعيداً عن المقاربة الخارجية، سياسياً وصحافياً، ومع مرور عام على انفجار المرفأ، ما هي آثار انفجار المرفأ، على المشهد السياسي العامّ في لبنان، وبشكل خاصّ على الفاعلين الأساسيين على الساحة؟

في الواقع، ورغم المأساة الكبرى، وآلاف الضحايا الذين سقطوا بين قتيل وجريح، والدمار الواسع، فضلاً عن التأثيرات النفسية الهائلة على الشعب اللبناني بشكل عامّ، واتخاذ آلاف اللبنانيين قراراً بالهجرة بعد حدوث الانفجار في الرابع من آب/أغسطس 2020، فإن الزخم السياسي الاجتماعي الذي أحدثه هذا الانفجار، والذي بدا هائلاً في الأيام الأولى، نظراً لحجم الجريمة التي حلّت ببيروت، أخذ يتراجع تدريجياً مع مرور الأيام، لأسباب عدة، منها ما يرتبط بطبيعة النظام اللبناني وتفاصيل العَقْد الاجتماعي في البلاد، ومنها ما يرتبط بالأحداث التي يشهدها اللبنانيون. ومن بين أبرز تلك الأسباب:

- تعدُّد الأزمات في لبنان وتواليها، وتشابكها، بحيث أصبح مألوفاً أن تأتي أزمة لتخفف من التركيز على أخرى، مهما كانت كبيرة، وحتى لو بحجم جريمة انفجار المرفأ. وبالتالي، فإن تعمُّق الأزمة الاقتصادية والمالية والمعيشية غير المسبوقة، فضلاً عن أزمة تشكيل الحكومة والصراع السياسي، خفّف من التركيز على تداعيات الانفجار([6]).
- زيارة الرئيس الفرنسي إلى لبنان بعد الانفجار، وتكراره الزيارة بعد أقلّ من شهر، مع المبادرة إلى دعم البلاد، والدفع نحو الإصلاح، بحيث نال الحديث عن هذا الإصلاح والاستعداد لحدوث تغييرات في الواقع اللبناني جزءاً كبيراً من التركيز.

([6]) أحد الأوجه الأساسية لتلك الأزمة، التي تتفاقم في ظل العجز عن تشكيل حكومة جديدة بسبب الصراعات على الحصص بين الأطراف المختلفة، يتمثل في التراجع الحاد في الأوضاع المعيشية، وهو تراجع يزداد تدريجياً، فيما يلوح في الأفق انهيار كارثي في القطاعات كافة. وقد حصل ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، كما فقدت الكثير منها، بسبب انهيار الليرة اللبنانية التي خسرت بحلول تموز/يوليو 2021، أكثر من 90% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي، علماً أن البلاد تعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة. وقد فشلت السلطة في مواجهة الاحتكار والتلاعب بالأسعار، حتى فيما يتعلق بأسعار المنتوجات الزراعية والسلع المصنعة محلياً، وذلك بسبب تداخل التجار مع مراكز القوة، وعجز الحكومة عن مواجهة ذلك.

وأتت هذه الأزمة المعيشية، لتتزامن مع التداعيات القاسية لوباء كورونا على مختلف القطاعات، التي كانت أصلاً تعاني قبل انتشار الوباء، بسبب تفشي الفساد بشكل واسع وغياب الخطط والمشاريع التنموية.

المبادرة الفرنسية التي أُطلقت بعد انفجار المرفأ، والتي أعلنت القوى السياسية اللبنانية الالتزام بها، أُجهضت تدريجياً من قِبل القوى نفسها. كما أن التهديدات الأوروبية المتكررة، التي تصاعدت بعد الانفجار حول فرض عقوبات على المسؤولين اللبنانيين، لم تجد طَوال عام، طريقها إلى التنفيذ. وفي 31 تموز/يوليو، أي قبل أيام من الذكرى الأولى للانفجار، تبنى الاتحاد الأوروبي إطاراً لفرض عقوبات على أشخاص وكيانات محددة في لبنان، مع التركيز بشكل خاصّ على الفساد وتعطيل الديمقراطية وحكم القانون.

المساعدات الدولية العاجلة التي وصلت إلى لبنان بعد الانفجار خففت من تأثيراته على مَن تضررت منازلهم وأماكن عملهم. كما أن الجمعيات الدولية والمحلية قامت بجهود كبيرة للتخفيف من حدة التأثيرات، فيما شهدت البلاد هبّة شعبية لمساعدة الناس والمناطق المتضررة.

الاحتجاجات الشعبية الواسعة كانت قد انطلقت في تشرين الأول 2019، أي قبل عام من الانفجار، فيما لم يُحدث هذا الأخير احتجاجات مماثلة على الرغم من الغضب الشعبي الكبير. وربما يكون الإقفال العامّ المتكرر بسبب تفشي وباء "كورونا" قد أسهم في التخفيف من الاحتجاجات.

الاحتجاجات الشعبية الواسعة كانت قد انطلقت في تشرين الأول 2019، أي قبل عام من الانفجار، فيما لم يُحدث هذا الأخير احتجاجات مماثلة على الرغم من الغضب الشعبي الكبير. وربما يكون الإقفال العامّ المتكرر بسبب تفشي وباء "كورونا" قد أسهم في التخفيف من الاحتجاجات.

وإذا كان غضب الشعب اللبناني من الأوضاع التي تمرّ بها البلاد، قد زاد بعد انفجار المرفأ، إلا أن هذا الغضب عاد تدريجياً ليركز على الأزمة الاقتصادية المعيشية غير المسبوقة.

وعلى أي حال، تبقى الاحتجاجات الشعبية في لبنان مقيّدة بنظام الرعاية الحزبي الواسع، الذي يمنع أو على الأقلّ يُصعّب من إمكانية حدوث احتجاجات كبيرة، تغيّر الخريطة السياسية أو تؤثر بشكل عامّ في الأحزاب. فنظام الرعاية الحزبي هذا، وقد تجذر وتشعب لعشرات السنوات، يقوم مقام الدولة، بل يستغل ويستنفد مُقدّرات الدولة، لتقديم الخدمات استناداً إلى الولاء الحزبي الموجود أو بهدف توسيع هذا الولاء. كل ذلك أسهم على سبيل المثال، في منع تشكيل حركة احتجاج واسعة ضد الفساد.

كل تلك الأسباب التي أسهمت في تخفيف الزخم السياسي الاجتماعي الذي أحدثه انفجار المرفأ، أدت إلى تخفيف أثر الانفجار على الفاعلين السياسيين الرئيسيين على الساحة اللبنانية، خصوصاً أن هؤلاء يملكون أصلاً قدرة على التأقلم مع الظروف وعلى المناورة والتجييش، بما يضمن لهم الحفاظ على مواقعهم داخل المجتمع اللبناني.

وفي نظرة إلى واقع الفاعلين على الساحة السياسية، بعد عام من الانفجار الهائل، خصوصاً الذين يمثلون الأكثرية النيابية، ويمسكون بالحكومة، يمكن استخلاص الآتي:

بالنسبة لـ«حزب الله»، فلا شيء يُوحي بأن انفجار المرفأ قد أحدث تأثيرات عليه أو على شعبيته. التحدي الأبرز الذي تصاعد في وجهه هو التحدي الاقتصادي الاجتماعي، الذي طاول مختلف اللبنانيين، ومن بينهم المحازبون والأنصار. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن معظم العاملين مع «حزب الله» بقوا يقبضون رواتبهم أو الجزء الأكبر منها بالدولار الأميركي، وبالتالي فإن أحوالهم أفضل بكثير من غيرهم، مع تدهور قيمة العملة اللبنانية إلى أكثر من 90% أمام الدولار.

على الصعيد السياسي، بقي «حزب الله» لاعباً أسياسياً على الساحة اللبنانية، والأرجح اللاعب الأبرز، فيما يتعلق بالقرارات الأساسية. في طبيعة الحال، لدى الحزب مناصرون تضرروا مباشرة من الانفجار في بيروت، وقد أسهم في مساعدتهم، علماً أنه، وبناء على أحداث كبرى سابقة، من المرجّح أنه لم يخسر تأييد هؤلاء، خصوصاً أنه حزب ديني عقائدي.

في المقابل، واجه الحزب منذ لحظة وقوع الانفجار، اتهامات سياسية وإعلامية بالتسبب بهذا الانفجار، بين من يقول إنه هجوم إسرائيلي، ومن يقول إن الحزب كان يعلم بوجود النيترات في المرفأ، أو حتى أنه هو الذي استقدمها.

«التيار الوطني الحرّ»، وهو تيار رئيس الجمهورية ميشال عون، ويرأسه صهره جبران باسيل، كان أقرب لتداعيات الانفجار من «حزب الله»، لسبب أساسي، وهو أن المنطقة الأكثر تضرراً كانت منطقة يقطنها لبنانيون مسيحيون في معظمهم. وذلك التيار صعد في الانتخابات النيابية السابقة عام 2018 كالممثل الأكبر للمسيحيين في لبنان، كما أنه يعلن مراراً وتكراراً أنه يسعى للحفاظ على حقوق هؤلاء المسيحيين.

الصراع على التمثيل المسيحي، وبشكل خاصّ بين «التيار الوطني الحرّ» و«القوات اللبنانية» ظهر في السباق بين الفريقين على مساعدة المتضررين من الانفجار، وفي محاولة أطراف عدة تحميل رئيس الجمهورية وفريقه السياسي جزءاً من المسؤولية.

ويرجع التصويب على التيار ورئيس الجمهورية بشكل أساسي إلى اعتبار أنهما كانا جزءاً أساسياً من السلطة خلال فترة تخزين كميات النيترات، بين 2014 و2020، وبأن الرئيس عون كان قد علم بوجود هذه الكميات قبل أسبوعين من وقوع الانفجار، بحسب إقرار القصر الجمهوري(7).

في طبيعة الحال، ليس الانفجار السبب الأساسي لهذا التصويب، إذ لا يمكن فصل الأمر عن الصراع السياسي القائم في البلاد، ومن بينه الصراع على الساحة المسيحية بين «التيار الوطني الحرّ» و«القوات اللبنانية».

وبالتالي، لا يوجد أثر واضح للانفجار على «التيار الوطني الحر»، في مقابل تأثيرات الأزمة الاقتصادية، وأزمة تشكيل الحكومة، حيث يُحمّل خصوم التيار الأخير المسؤولية في ذلك.

(7) أعلنت الرئاسة اللبنانية أن الرئيس ميشال عون علم بوجود كمية كبيرة من نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت في 20 يوليو/تموز، أي قبل أسبوعين من الانفجار، مشيرة إلى أنه أبلغ المجلس الأعلى للدفاع بذلك، على الفور.

فيما يتعلق بـ«حركة أمل»، الطرف الثاني إلى جانب «حزب الله» فيما يُطلق عليه «الثنائي الشيعي»، فإن المحقق العدلي يعتزم الادعاء على اثنين من أعضائها، وهما وزير المالية السابق علي حسن خليل ووزير الأشغال السابق غازي زعيتر، وهما نائبان، لكنه ينتظر رفع الحصانة عنهما (سنتحدث عن هذا الأمر لاحقاً). وبالتالي، فإن الانفجار أثر على الحركة من هذه الناحية، فيما يبقى التأثير الأكبر عليها يتمثل بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية، التي يعاني منها جمهورها.

بالنسبة لـ«تيار المستقبل»، الذي يعتبر نفسه بأنه يمثل بيروت، كان لا بد أن يتأثر بكل ما جرى. لكن تشابك الأحداث التي شهدها التيار، الذي يرأسه سعد الحريري (ظل رئيساً مكلفاً بتشكيل الحكومة منذ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 حتى 15 تموز/يوليو 2021، حيث قدّم اعتذاره)، جعل من الصعب استخلاص تداعيات الانفجار على ذلك التيار وفصلها عن غيرها من التداعيات.

وقد أصبح من المعلوم أن بهاء الحريري، شقيق سعد والنجل الأكبر لرئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، دخل على الخط السياسي والإعلامي في لبنان، وهو في طبيعة الحال، يقضم من حصة «تيار المستقبل» على الساحة السنية، علماً أن التيار يواجه كذلك تصاعُداً في المنافسين في عدد من المناطق اللبنانية.

خلاصة معالجة تداعيات الانفجار على الفاعلين الرئيسيين على الساحة اللبنانية، أن تلك التداعيات كانت محدودة. وحتى إن وُجد بعضها، فإنه ما لبث أن خفّ مع مرور الأيام. ولعلّ أكبر دليل على ذلك، هو أن الأكثرية النيابية، ومعها «تيار المستقبل» ورئيسه الذي بقي مكلفاً بتشكيل الحكومة سعد الحريري حوالي تسعة أشهر، لم تلجأ إلى تشكيل تلك الحكومة، وبقيت تتصارع على الحصص، في مشهد مماطلة وتسويف غير مسبوق في التاريخ اللبناني، على الرغم من أن الظروف التي تعيشها البلاد هي ظروف أيضاً غير مسبوقة، وأن هناك حاجة قصوى لتشكيل حكومة.

وفيما تصاعد الحديث بعد انفجار المرفأ، عن حكومة اختصاصيين بحسب المبادرة الفرنسية، بدلاً من حكومة ممثّلة للأحزاب السياسية كما جرت العادة، عادت القوى السياسية علناً لتتقاسم الحصص، وبدا أن حكومة الاختصاصيين المستقلة عن الأحزاب من الصعب أن تُترجم على أرض الواقع.

على أي حال، إذا كانت التأثيرات المحتملة للانفجار غير واضحة المعالم، فإنه من غير المرجح أن تظهر حتى في صناديق الاقتراع، خلال الانتخابات المقرّرة في الربيع المقبل، وذلك بسبب كثرة الأزمات والقضايا التي قد تؤثر في تلك الانتخابات، بعيداً عن تداعيات ذلك الانفجار، فيما يمكن أن يركز أبناء المناطق المتضررة بشكل خاص على تلك التداعيات.

ثانياً: تطوّرات مسار التحقيق

في أوائل شهر تموز/يوليو 2021، عادت القضية في شقها القانوني، إلى الواجهة بقوة، مع إطلاق المحقق العدلي "طارق البيطار" مسار الملاحقات القضائية، بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع إلى الشهود. وقد طلب "البيطار" استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال "حسان دياب"، كمدعى عليه، كما طلب رفع الحصانات عن ثلاثة نواب هم وزراء سابقون، تمهيداً للادعاء عليهم، فضلاً عن الإذن بملاحقة مدير عامّ الأمن العامّ ومدير عامّ أمن الدولة.

وعمل "البيطار" على سلوك المسارات القانونية تمهيداً للادعاء على هؤلاء واستجوابهم، مع آخرين. إلا أنه ظهرت في معظم تلك المسارات، عرقلات مستندة إلى اجتهادات قانونية، مطعّم معظمها بحماية سياسية للأشخاص الذين طلب القاضي ملاحقتهم، الأمر الذي وضع الكثير من العقبات أمام تقدّم التحقيقات.

1. رئيس الحكومة

في موضوع استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال "حسان دياب"، لم يظهر إلى الآن أي مؤشر حول استعداد الأخير للمثول أمام القاضي. وفي الواقع، لا يبدو الأمر بهذه السهولة، إذ كان المحقق العدلي السابق، "فادي صوان"، الذي جرت تنحيته عن القضية، طلب في كانون الأول/ديسمبر الماضي، استجواب دياب، لكن ظهرت الكثير من الاجتهادات حول كيفية السماع لرئيس الحكومة: هل من خلال مثوله أمام القاضي، أو من خلال زيارة القاضي لمقرّ رئيس الوزراء وأخذ أقواله؟ إلا أن المسألة تطورت إلى اعتبار أن هذا الأمر يضرب مكانة السلطة الثالثة، أي رئاسة الوزراء، وبالتالي المنصب الأول للطائفة السنية في البلاد. حتى أن رئيس الحكومة السابق "سعد الحريري"، وهو في السياسة خصمٌ لدياب، زار الأخير، لدعمه في هذا الخصوص(8).

(8) قال الحريري في تغريدة على تويتر، حينها: إن «التعدي على الدستور والادعاء على رئاسة الحكومة أمر مرفوض».

2. أعضاء مجلس النوّاب

طلب المحقق العدلي في كتاب وجّهه إلى مجلس النواب، رفع الحصانة عن ثلاثة نواب، تمهيداً للادعاء عليهم، والشروع باستجوابهم بجناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل وجنحة الإهمال والتقصير. وهؤلاء النواب هم وزير المالية السابق "علي حسن خليل" ووزير الأشغال السابق "غازي زعيتر" (ينتميان إلى «حركة أمل» وإلى كتلة «التنمية والتحرير» التي يرأسها رئيس مجلس النواب رئيس «حركة أمل» "نبيه بري")(٩)، ووزير الداخلية السابق "نهاد المشنوق" (كان ينتمي إلى كتلة «المستقبل»، التي يرأسها رئيس الوزراء السابق رئيس «تيار المستقبل» "سعد الحريري"، لكنه أصبح مستقلاً، حيث شَابَ علاقته بـ«المستقبل» وبالحريري بعض المشكلات في الفترة الأخيرة)(10).

ورفضت لجنة مشتركة مؤلفة من هيئة مكتب مجلس النواب ولجنة الإدارة والعدل النيابية طلب رفع الحصانة، حيث طلبت من المحقق العدلي تزويد المجلس بـ«خلاصة عن الأدلة الواردة في التحقيق وجميع المستندات والأوراق التي من شأنها إثبات الشبهات، والمتعلقة بكل متهم سنداً للمادة 98 (من النظام الداخلي لمجلس النواب) للتأكد من حيثيات الملاحقة ليُبنى على الشيء مقتضاه لناحية أخذ الإجراءات الدستورية والقانونية الضامنة لكشف الحقيقة». لكن "البيطار" رفض طلب اللجنة النيابية المشتركة، حفاظاً على سرية التحقيق.

ففي المبدأ، بعد ردّ المحقق العدلي طلب اللجنة النيابية، كان من المتوقع أن يلتئم المجلس للتصويت على رفع الحصانات، إلا أنه ظهر اجتهاد قانوني لم يكن متوقعاً غيّر مسار الأمور.

فقد نظّم عدد من النواب عريضة نيابية تحمل عنوان «طلب اتهام»(11)، لتحويل الأمر إلى طريق آخر، وهو مجلس محاكمة الرؤساء والوزراء(12)، الذي يشكله البرلمان، وله الحق بالتحقيق والاتهام. وطلبت العريضة التوسع بالتحقيقات أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، بحق الذين ادّعى عليهم المحقق العدلي. وبعد أن تُوقّع تلك العريضة من قِبل خُمس أعضاء مجلس النواب، أي 26 نائباً، تُرفع بعدها إلى رئيس مجلس النواب ليبلغها للنواب، ثم تُعقد جلسة تصويت على إنشاء لجنة تحقيق أو ردّ الاتهام.

( ) وجّه القاضي بيطار كتاباً إلى نقابة المحامين في بيروت لإعطاء الإذن بملاحقة خليل وزعيتر كونهما محاميين. وقرّرت النقابة إعطاء الإذن لملاحقتهما، بعد أن اعتبرت أنّ «الموضوع المطلوب الإذن في صدده غير ناشئ عن ممارسة مهنة المحاماة ولا في معرضها كونهما كانا وزيرين وقيدهما معلّق في نقابة المحامين ومنقطعين عن ممارسة مهنة المحاماة، ولم يكونا يتمتعان بصفة المحامي ليدرس مجلس النقابة مسألة الموافقة على رفع الحصانة عنهما أو حجبها».

( ) قال المشنوق في مؤتمر صحافي عقده في 23 تموز/يوليو، للحديث عن قضية تفجير مرفأ بيروت وادعاء المحقق العدلي عليه ووقائع مسؤولية وزارة الداخلية عن الباخرة وحمولتها في العام 2014 ، «المستند الوحيد الذي تلقيته يتحدّث عن عبور باخرة ترانزيت تحمل أطناناً عدة من نيترات الأمونيوم متجهة من جورجيا إلى موزمبيق، وعن أحوال البحّارة الأوكرانيين والبحار الروسي، ولم يتحدّث عن تفريغ حمولتها في المرفأ إطلاقاً». وأوضح: «مستند واحد وصلني بشأن الباخرة روسوس والنيترات منذ 2014 ، حتى لحظة مغادرتي الوزارة، ولم أكن أعرف ما هي النيترات».

هـذه العريضـة التـي وُقّعـت مـن نـواب ينتمـون إلـى كتلـة «التنميـة والتحريـر» (برئاسـة بـري) وكتلـة «الوفـاء للمقاومـة» (كتلـة «حـزب الله») وكتلـة «المسـتقبل» (برئاسـة الحريـري)، إضافـة إلـى نـواب آخريـن، أحدثـت جـدلاً واسـعاً علـى السـاحة اللبنانيـة، حيـث اتُّهـم الموقّعـون عليهـا بأنهـم ينسـفون التحقيـق ويمنعـون المحاسـبة فـي انفجـار المرفـأ. كمـا أطلـق بعـض الناشـطين علـى لائحـة الموقّعيـن علـى العريضـة، «لائحـة العـار» و«نـواب النيتـرات». وبالتالـي، عمد بعض الموقّعين إلى طلب شطب أسمائهم، ما أفقد العريضة العدد القانوني.

إلى ذلك، وجه القاضي "بيطار" كتاباً إلى نقابة المحامين في طرابلس، لإعطاء الإذن بملاحقة وزير الأشغال السابق المحامي "يوسف فنيانوس"، وذلك للشروع باستجوابه بجناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل وجنحة الإهمال والتقصير. وقررت النقابة منح الإذن بملاحقة "فنيانوس" باعتبار الفعل المنسوب إليه غير ناشئ عن ممارسة مهنة المحاماة ولا هو بمعرضها، لا سيما وأن قيد المحامي "فنيانوس" بتاريخ الفعل المنسوب إليه كان معلقاً بسبب توليه منصباً وزارياً.

وينتمي "فنيانوس" إلى تكتل «المردة»، بزعامة "سليمان فرنجية". وفيما أعلن أن "فنيانوس" سيمثل أمام القضاء، فقد هاجم "فرنجية" المحاكمة، قائلاً في تصريح بعد زيارته البطريرك الماروني "بشارة الراعي" منذ أيام، «نحن ضدّ أن يُضحّى بالوزراء ونطالب بمحكمة عادلة، فهم من حقّهم الدفاع عن أنفسهم، والإنسان بريء حتى تَثبت إدانته، و"فنيانوس" سيمثل أمام القضاء». وأضاف: «أتحدّى "البيطار" أن يقول مَن أتى بالنيترات ومَن سحب منها، وهو لا يملك أي معلومات وأنا أعرف ذلك». وتابع: «أنا مع المحاكمة لدى القاضي "بيطار"؛ لأن لا أحد من الوزراء مذنب، فالمحكمة سياسية والجواب سياسي والوزير ليس من عمله أن يعرف إذا كانت النيترات تنفجر».

وتجدر الإشارة إلى أن اسم "فنيانوس" ورد في العريضة النيابية، لطلب محاكمته أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وليس أمام المحقق العدلي.

(11) جاء في طلب الاتّهام الموجه إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، ما يلي:
«لما كان انفجار المرفأ في الرابع من شهر آب/أغسطس 2020 يعدّ من أكبر الكوارث التي حلّت بلبنان منذ تأسيسه، ولما كان هذا التفجير من الأسباب المؤدية إلى تردّي الأوضاع في لبنان، فمن الواجب التوسع في التحقيقات بخصوصه وبكافة السبل، توصلا إلى معرفة حقيقة هذا التفجير وتسمية المتورطين والمقصرين فيه ومحاسبتهم. ولا بد بالتالي من إجراء التحقيقات الموسّعة بخصوصه للإلمام بجميع التفاصيل وتحديد المسؤوليات ومحاسبة كل متورط.ولما كان من صلاحية مجلس النواب أن يتّهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم كما ورد في نص المادة 70 و71 من الدستور.
ولما كان المجلس النيابي بعد اطلاعه على إحالة المحقق العدلي السابق فادي صوان والذي رأى وجود شبهات جدّية على رؤساء ووزراء، وبما أن المحقق العدلي طارق البيطار قد رأى احتمال وجود مثل هذه الشبهة على رئيس الحكومة وبعض الوزراء،
وانطلاقاً من صلاحية مجلس النواب الدستورية بالاتهام ومسؤوليته في المراقبة والمحاسبة وفق الأصول الدستورية والقانونية،
ولأجل ذلك، نتقدّم بطلب اتّهام وبالتالي الإذن بالملاحقة أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بحقّ كل من دولة رئيس مجلس الوزراء المستقيل حسان دياب والوزير يوسف فنيانوس والوزراء السابقين النواب نهاد المشنوق وغازي زعيتر وعلي حسن خليل، بالاستناد إلى ما ورد بالكتب المرسلة من قاضيي التحقيق صوان والبيطار، والتي تسرد ما قد يكون من شبهة ومسؤوليات على الواردة أسماؤهم وعلى كل من يظهره التحقيق فاعلاً أو شريكاً أو محرضاً أو متدخّلاً».

(12) بحسب المادة 80 من الدستور اللبناني، يتألف المجلس الأعلى، ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم، ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات.

3. مدير عامّ الأمن العامّ

طلب القاضي البيطار عَبْر وزارة العدل من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال "محمد فهمي"، الإذن لملاحقة مدير عامّ الأمن العامّ اللواء "عباس إبراهيم"(13)، بصفة مدّعى عليه، وذلك لأن إبراهيم علم بحسب المراسلات بوجود مواد نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت بين عامَيْ 2014 و2020.

وزير الداخلية، وبعد أن أعلن مباشرة استعداده التامّ لإعطاء هذا الإذن، عاد وتراجع عن ذلك، حيث أعلن أنه حوّل الأمر إلى هيئة القضايا في وزارة الداخلية، والتي بدورها رفضت منح الإذن؛ لأن القضاء وضع يده على القضية خلال فترة وجود الموادّ المتفجرة في المرفأ، وبالتالي لم يعد هناك دور للأمن العامّ.

وبعد رفض وزارة الداخلية إعطاء الإذن بملاحقة مدير عامّ الأمن العامّ، أحال القاضي "البيطار" الملف إلى النيابة العامة التمييزية، التي يحق لها البتّ بالطلب. وتلقى البيطار مطالعة النيابة العامة التمييزية، والتي يُطلب فيها الاستماع إلى اللواء إبراهيم وإيداعها الأدلة والشبهات للنظر بالادعاء عليه.

ويُذكر أن النائب العامّ التمييزي القاضي "غسان عويدات" أعلن في كانون الأول/ديسمبر تنحيه عن متابعة النظر في ملف انفجار المرفأ بصفته مدعياً عدلياً في القضية، لوجود صلة قرابة بينه وبين وزير الأشغال السابق النائب "غازي زعيتر" (المُلاحَق في القضية)، إذ إن الأخير متزوج من شقيقته. وبالتالي، ينظر حالياً في طلبات المحقق العدلي، أحد قضاة النيابة العامة التمييزية.

نصب تذكاري للمطرقة (العدالة) أما م صوامع الحبوب المتضرر في المرفأ

(13) إبراهيم هو من ضِمن الحصة الشيعية في الدولة، وبالتالي يحمل غطاء سياسياً من قبل ما يطلق عليه «الثنائي الشيعي»، في إشارة إلى «حركة أمل» و«حزب الله». واشتهر في السنوات الأخيرة، في عدد من الأدوار الإقليمية، كالوساطة في قضية الراهبات المخطوفات في سورية، فضلاً عن أدوار وساطة محلية على مستوى رفيع.

4. مدير عامّ أمن الدولة

طلب المحقق العدلي من رئاسة الحكومة، إعطاء الإذن لاستجواب قائد جهاز أمن الدولة اللواء "طوني صليبا" كمدعى عليه. في لبنان، منصب مدير عامّ أمن الدولة يتبع إدارياً لرئاسة الحكومة، ولكن إمرة المديرية تتبع المجلس الأعلى للدفاع، لذلك طلب رئيس الجمهورية "ميشال عون" من رئيس حكومة تصريف الأعمال "حسان دياب" أن يحوّل الملف الخاص بطلب الإذن إليه. وفي وقت لاحق، وجّه المحقّق العدلي طلب الحصول على إذن ملاحقة "صليبا" إلى المجلس الأعلى للدفاع(14).

5. مسؤولون سابقون

الملاحقات التي أطلقها القاضي "البيطار"، ضد بعض المسؤولين السابقين، والتي لا تحتاج إلى أذونات خاصة وإلى رفع حصانات، لم تجد طريقها إلى التنفيذ بعد. وهؤلاء المسؤولون السابقون هم قائد الجيش السابق العماد "جان قهوجي"، مدير المخابرات السابق في الجيش العميد "كميل ضاهر"، العميد السابق في مخابرات الجيش "غسان غرز الدين"، والعميد السابق في المخابرات "جودت عويدات". كما وجّه القاضي "بيطار" كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية بحسب الصلاحية، طلب فيه إجراء المقتضى القانوني في حق قضاة، ولم يتمّ النظر في الموضوع بعد.

تجدر الإشارة إلى أنه، ومع اقتراب الذكرى الأولى لانفجار المرفأ، اقترح "الحريري" في 27 تموز/يوليو، خلال اجتماع لكتلته النيابية رفع الحصانات عن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والنواب. وقال الحريري: «القرار الاستثنائي الذي يجب أَخْذه، هو اقتراح تعليق كل الموادّ الدستورية والقانونية، التي تعطي حصانةً أو أصولاً خاصة بالمحاكمات، لرئيس الجمهورية، ولرئيس الحكومة، وللوزراء، وللنواب، وللقضاة، وللموظفين وحتى للمحامين»(15).

وفي أعقاب اقتراح الحريري، أعلن رئيس مجلس النواب "نبيه بري" من جهته، أن المجلس مستعدّ لرفع الحصانة عن أعضائه للسماح بإجراء الاستجوابات ذات الصلة بانفجار المرفأ.

إلا أنه من غير المعلوم كيف سيتم التعامل فعلياً مع رفع الحصانات، وهل بالإمكان أن يجد موضوع بهذا الحجم وفي بلد مثل لبنان، طريقه القانوني إلى التنفيذ.

في سياق متصل، أبدى رئيس الجمهورية خلال استقباله مدعي عامّ التمييز "غسان عويدات" في 30 تموز/يوليو، استعداده المطلق للإدلاء بإفادته في حال قرر المحقق العدلي، قائلاً: «لا أحد فوق العدالة مهما علا شأنه والعدالة إنما تتحقق لدى القضاء المختصّ، الذي تتوافر في ظلّه ضمانات القضاة والمتقاضين معاً».

(14) رئاسة الجمهوريّة طلبت رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، فكان ردها بأن صلاحيّة إعطاء الإذن منوطة بالمجلس الأعلى للدفاع.

(15) كان الحريري أعلن في وقت سابق، أنه يفضل التحقيق الدولي، كما دافع عن عريضة مجلس النواب، مشيراً إلى أنه كما أن القضاة يحاكمون من قِبل القضاء والعسكر من قِبل المحكمة العسكرية، على النواب أن يحاكموا من قِبل مجلس النواب.

ثالثاً: السيناريوهات المُتوقّعة

مما تقدم، يظهر أن مَسارات المُلاحَقات التي سلكها المحقق العدلي "طارق البيطار" دخلت في متاهات قانونية سياسية، من غير الواضح إلى أين ستنتهي وما هي العقبات الإضافية التي ستظهر تباعاً.

فجميع تلك الطلبات ذهبت في مسارات مختلفة عما طلبه المحقق العدلي، في مشهد رأى فيه الكثيرون محاولة للمماطلة ولتسويف التحقيق، بينما وصفت السلطات صاحبة العلاقة برفع الحصانات وإعطاء الأذونات، بأنها تتصرف وقفاً للمقتضيات الدستورية والمبادئ القانونية.

في طبيعة الحال، إن رفض الانصياع لقرارات المحقق العدلي والمثول أمامه، يرجع إلى عدم رغبة المُلاحَقين والأطراف السياسية التي ينتمون إليها، بتسجيل نقاط ضدهم في السياسة، من خلال القضاء، علماً أنه معظم الأطراف السياسية في لبنان، تعتبر نفسها -ومن خلال الممارسة الفعلية- أكبر من القضاء، وبالتالي ترفض المثول أمام قاضٍ، وهي التي تتدخل في القضاء، وتعيّن وتعزل القضاة.

في المقابل، في الجلسات السياسية المغلقة، يتحدث السياسيون المُلاحَقون أو زملاؤهم وحلفاؤهم، أنهم يخافون من وجود كيدية سياسية قد تؤدي إلى ضغوطات على المحقق العدلي لاتخاذ قرارات بتوقيف المدعى عليهم بعد التحقيق معهم، وهنا ستدخل البلاد في أزمة كبيرة كونه سيتمّ تحميل مسؤولية انفجار المرفأ إلى أطراف سياسية دون غيرها.

في المُحصّلة، وعلى بُعد أيام قليلة من الذكرى السنوية الأولى لانفجار الرابع من آب/أغسطس، تحوم حول التحقيقات ضبابية وغموض، فيما يمكن طرح سيناريوهات عدة حول أُفق هذه القضية، منها ما يتعلق بالنواب الذين طلب المحقق العدلي ملاحقتهم، ومنها ما يتعلق بالمسؤولين الآخرين:

- في حال تشكيل حكومة جديدة، تنتهي دورة الانعقاد الاستثنائية لمجلس النواب، والتي أتت بسبب وجود حكومة تصريف أعمال(16)، فيصبح المجلس خارج دورات الانعقاد(17)، ولا حصانة للنائب خارج تلك الدورات(18). وبالتالي، يستطيع المحقق العدلي ملاحقة النواب من دون طلب رفع الحصانة. إلا أن هذا الأمر قد يواجه باجتهادات كثيرة، من بينها موضوع العريضة، التي قُدمت لمحاكمة الوزراء السابقين أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء

(16) تنصّ المادة 69 من الدستور اللبناني، على أنه عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة «يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونَيْلها الثقة».

(17) بحسب المادة 32 من الدستور، يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين، حيث يبدأ العقد الأول يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار/مارس وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار/مايو، فيما يبدأ العقد الثاني يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وتخصص جلساته للبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر، وتدوم مدة العقد إلى آخِر السنة.

(18) ينصّ الدستور اللبناني، في مادته الأربعين، على أنه لا يجوز في أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس، ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

- السيناريو الثاني فيما يخص النواب الثلاثة المُلاحَقين، يتمثل في سير مجلس النواب في تأليف مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء لمحاكمتهم، وهو مسار سيصطدم بموضوع النصاب، في كل مراحل المحاكمة، وعلى الأرجح أنه سيطول جداً، ومن الصعب أن يصل إلى أي نتيجة(19).
- فيما يتعلق بمدير عامّ الأمن العامّ اللواء "عباس إبراهيم"، الذي نال قسطاً كبيراً من التركيز في الإعلام ومن قِبل أهالي ضحايا انفجار المرفأ، فمن غير المرجّح أن يُسمح سياسياً بمثوله أمام المحقق العدلي، حتى لو منحت النيابة العامة التمييزية الضوء الأخضر لذلك، إلا بعد ضمانات باعتباره شاهداً لا أكثر. ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بمدير عامّ أمن الدولة اللواء "طوني صليبا".
- فيما يتعلق بالمسؤولين السابقين الآخرين، فيُرجح مثول بعضهم أمام المحقق العدلي، لكن من دون إمكانية اتخاذ قرار بتوقيف الكبار منهم. ويُشار إلى أنه يجري الحديث في أروقة السياسة اللبنانية أن معظم المسؤولين السابقين -وبشكل خاص الأمنيون منهم- لديهم الكثير من الأسرار، وبالتالي ستتمّ حمايتهم من قِبل مَن لا يرغب في خروج هذه الأسرار إلى العلن.
- سيناريو آخر يمكن أن يظهر وهو الضغط على المحقق العدلي بشتى الطرق، لإجباره على التنحي عن القضية، أو حتى العمل على تنحيته استناداً إلى اجتهادات يمكن أن تظهر فجأة(20). وهذا الأمر يُكسب الذين لا يرغبون في أن يمضي التحقيق قُدُماً، وقتاً للمماطلة والتسويف قبل تعيين السلطات المختصة محققاً عدلياً آخر.
- كل هذه السيناريوهات السابقة تفتح الباب لسيناريو غير مُستبعَد، وهو حدوث ضغط دولي ربما يؤدي إلى تأسيس محكمة دولية خاصة بانفجار مرفأ بيروت. وهذا الأمر يرتبط بالعلاقة بين المجتمع الدولي والمسؤولين السياسيين اللبنانيين، إذ كلما كانت هذه العلاقة أفضل، استُبعد خيار المحكمة الدولية. لكن، حتى لو تمّ تأسيس محكمة دولية، فإن الأمر سيطول لسنوات.
- سيناريو تصاعُد التحركات الشعبية مُتوقّع بقوة، حيث سيلجأ أهالي ضحايا التفجير، الذين يطالبون بتحقيق العدالة، إلى مُضاعَفة تحرّكاتهم الميدانية، علماً أن تلك التحركات تحولت في الأيام الماضية إلى صِدامات مع القوى الأمنية مثلما حصل أمام المبنى الذي يسكن فيه وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال "محمد فهمي"، على خلفية عدم إعطائه الإذن بملاحقة مدير عامّ الأمن العامّ اللواء "عباس إبراهيم".

(19) الاتهام أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء يحتاج إلى أكثرية الثلثين في مجلس النواب، وبالتالي فهو بحاجة إلى توافُق سياسي. فهل يمكن تأمين النصاب أم سيتمّ تعطيله؟ في لبنان، موضوع منع النصاب، أو ما يعرف بتطيير النصاب، أمر شائع، وقد جرى على مدى أكثر من سنتين في جلسات انتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان، حيث لم يؤمن النصاب إلا بعد تسوية سياسية أدت إلى انتخاب ميشال عون رئيساً عام 2016. ويُذكر أن المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء مارس صلاحياته مرتين فقط، لكنه لم يُفضِ إلى أي محاكمة.

(20) ظهرت في الإعلام أخبار عن لقاءات عدة أجراها القاضي البيطار في القصر الجمهوري مع سليم جريصاتي، مستشار الرئيس، فضلاً عن اتهامه بتسريب مضمون التحقيقات.

ومـن المُتوقّـع أن تشـهد الذكـرى الأولـى للانفجـار، فـي الرابـع مـن آب/أغسـطس تحـرّكات واسـعة لأهالي ضحايا التفجير، بمشاركة مواطنيـن لبنانيين مناهضيـن للسـلطة. لكـن هذا الأمـر مـن المُسـتبعَد أن يُحـدث تأثيـراً فـي مَسـار التحقيقـات، خصوصـاً أن الأطـراف المُلاحَقـة بتلك التحقيقات لديها أنصارها أيضاً، وقد تلجأ إلى تحرّكات مضادّة واسعة.

الخـلاصـة

أن مـا جـرى -ويجـري- حاليـاً فـي تحقيقـات انفجـار مرفـأ بيـروت، أثبـت أنـه ليـس مـن السـهل لأي انفجـار وأي حـدث مهمـا كان كبيـراً، أن يهـزّ المنظومـة السياسـية اللبنانيـة القـادرة علـى المماطلـة والتسـويف مـن خـلال التحالـف السياسـي -الأمنـي- القضائـي، وبعبـارة أخـرى: مـن خـلال الضبط السياسي لكل من الأمن والقضاء.

والنتيجـة أنـه مـن شِـبه المسـتحيل أن يتـمّ وصـول التحقيقـات فـي انفجـار مرفـأ بيـروت، إلـى خاتمـة واضحـة وصريحـة، إذ مـن المُتوقّـع أن تضيـع القضيـة فـي أتـون السياسـة والأزمـات المتعـددة علـى السـاحة اللبنانيـة، فيمـا قـد تتـمّ فـي أحسـن الأحـوال مُحاسَـبة بعـض الموظفيـن الصغـار بجرائـم الإهمـال والتقصيـر، خصوصـاً مـع اقتـراب الانتخابـات النيابيـة المُقرّرة الربيع المقبل.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net